الأمم المتحدة

S/2011/43

مجلس الأمن

Distr.: General
28 January 2011
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

أولا – مقدمة

١ – هذا التقرير مقدَّم عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩)، الذي أنشئت بموجبه بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، وطُلب إليَّ فيه أن أقدم تقارير على فترات منتظمة عن تنفيذ ولاية البعثة. ويغطي هذا التقرير أنشطة البعثة، والتطورات المتعلقة بها، في الفترة من ١٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١.

ثانيا – أولويات البعثة والحالة السياسية

٢ – يتمثل الهدف من البعثة في تعزيز الأمن والاستقرار واحترام حقوق الإنسان في كوسوفو، من خلال التعامل مع جميع الطوائف في كوسوفو، ومع القيادة في بريشتينا وبلغراد، وكذلك مع الأطراف الفاعلة الإقليمية والدولية. وداومت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا وبعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو وقوة كوسوفو على الاضطلاع بأدوارها المهمة في إطار قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩) وواصلت التعاون والتنسيق مع البعثة على الصعيدين التشغيلي والاستراتيجي. وتواصل وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها أيضا العمل عن كثب مع البعثة.

٣ – وفي ٢ تشرين الثاني/نوفمبر، صوَّتت جمعية كوسوفو (البرلمان) بحجب الثقة عن حكومة الأقلية بقيادة الحزب الديمقراطي لكوسوفو، التي كانت قد صعدت إلى سدة الحكم في تشرين الأول/أكتوبر عقب انسحاب الرابطة الديمقراطية لكوسوفو من الحكومة الائتلافية. ونتيجة لذلك، أصدر الرئيس بالنيابة كراسنيكي مرسوما بحل البرلمان وقرارا بإجراء انتخابات استثنائية يوم ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وأعلن أن قرار البرلمان السابق بإجراء الانتخابات في ١٣ شباط/فبراير ٢٠١١ أصبح لاغيا.

020211 020211 11-21454 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٤ - وكانت انتخابات ١٢ كانون الثاني/ديسمبر هي أول انتخابات برلمانية تنظمها سلطات كوسوفو منذ إعلان كوسوفو الاستقلال في شباط/فبراير ٢٠٠٨. ولم يَدْع ممثلي الخاص إلى إجراء هذه الانتخابات، التي لم تنظَّم في إطار القرار ١٢٤٤ (١٩٩٩)، ولن يصدق على نتائجها. وتنافَس ٢٩ كيانا سياسيا على مقاعد البرلمان البالغة ١٢٠ مقعدا. وتخصص عشرة من هذه المقاعد للطائفة الصربية في كوسوفو، و ١٠ مقاعد لـ ''الطوائف الأخرى''، التي تشمل البوشناق والأتراك والغوراني والروما والأشكالي والمصريين. ومن الكيانات الـ ٢٩ المسجلة في الانتخابات، مثلت ٧ كيانات ألبان كوسوفو، و ٨ كيانات صرب كوسوفو، بينما مثل ١٤ كيانا الطوائف الأخرى.

٥ - واستمرت فترة الحملة الرسمية للانتخابات من ١ كانون الأول/ديسمبر حتى ١٠ كانون الأول/ديسمبر، وعلى الرغم من شدتها فقد كانت سلمية إلى حد كبير. وقدمت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا المشورة والدعم والتدريب لغير القياديين التنفيذيين للجنة الانتخابات المركزية والفريق المعني بالشكاوى والطعون الانتخابية في الفترة السابقة على الانتخابات. وقامت وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، من خلال شريكها التنفيذي، المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية، بدعم مركز العد والنتائج، وهو مركز للإعلام والتيسير على الناخبين في شمال كوسوفو.

٦ - وعقب انتخابات ١٢ كانون الأول/ديسمبر، أعلنت لجنة الانتخابات المركزية أن نسبة الذين أدلوا بأصواتهم بلغت ٤٧,٨ في المائة من مجموع الناخبين المسجلين وهو ١ ٦٣٠ ٠٠٠ ناخب، مما يمثل زيادة مقدارها ١٨,٣ في المائة عن مثيلتها في انتخابات ٢٠٠٧. وأشارت تقديرات اللجنة، استنادا إلى عدد الأصوات التي أعطيت للأحزاب الصربية في كوسوفو، إلى أن أكثر من ٢١ ٠٠٠ شخص من صرب كوسوفو أدلوا بأصواتهم جنوب نهر إيبير/إبار، فيما يعد أكبر مشاركة في الانتخابات لصرب كوسوفو منذ انتخابات ٢٠٠١. أما شمال نهر إيبير/إبار، فرغم أن مراكز الاقتراع الثابتة والمتنقلة كانت مفتوحة، فإن نسبة إقبال الصرب على الانتخابات كانت لا تُذكر. وعُرقلت عملية التصويت في بعض مراكز الاقتراع في المنطقة باستهداف هذه المراكز بمواد نارية أو باستخدام مركبات في إغلاق الطرق المؤدية. ومع اقتراب موعد الانتخابات، زادت العناصر النشطة من صرب كوسوفو نداءاتها المؤيدة لمقاطعة الانتخابات من جانب طائفة صرب كوسوفو التي تعيش شمال نهر إيبير/إبار. ففي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، ناشد مندوبون من جمعية رابطة بلديات إقليم كوسوفو وميتوهيا المتمتع بالحكم الذاتي صرب كوسوفو عدم المشاركة في الانتخابات، مشددين على أن سلطات كوسوفو هي التي دعت إلى إجراء الانتخابات وأنهم لن يقروا نتائجها لأن بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو لن تنظمها ولن تصدق على

نتائجها. وحث هؤلاء المندوبون الحكومة في بلغراد إلى استخدام تدابير عقابية تجاه صرب كوسوفو المسجلين على كشوف المرتبات الذين يسجلون أسماءهم للمشاركة في الانتخابات، ووصفوا سياساتها تجاه كوسوفو بأنها ''غير شريفة، ومثيرة للمشاكل، وخائنة''.

٧ - وخضعت مراكز الاقتراع البالغ عددها ٢ ٢٨٠ مركزا في جميع أنحاء كوسوفو للرصد من جانب ٣٢ ٠٥٢ مراقبا تعتمدهم لجنة الانتخابات المركزية. وسرعان ما توارت التقييمات الإيجابية المبدئية التي أعلنتها المنظمات والجماعات التي رصدت الانتخابات خلف المزاعم المتزايدة بوجود مخالفات وتلاعب في الأصوات. وتلقى الفريق المعني بالشكاوى والطعون الانتخابية ٣٣٨ شكوى، تتعلق ٢٠٩ منها بيوم الانتخابات. وعقب التحقيق في الشكاوى، أوصى الفريق بأن تجري لجنة الانتخابات المركزية إعادة للتصويت في عدد من مراكز الاقتراع. وفي ١٦ كانون الأول/ديسمبر، قررت اللجنة إجراء إعادة تصويت يوم ٩ كانون الثاني/يناير ٢٠١١ في بلديات سكندراي/سربيسا، وغلوغوفتس/غلوغوفاتس، وديسان/ديتشاني، وفي مركز اقتراع واحد في كل من بلديتي ماليشيفه/ماليسيفو وليبيان/ليبليان. وفي ١٧ كانون الأول/ديسمبر، قررت اللجنة أيضا إعادة عد الأصوات من ٦٨١ مركز اقتراع من كافة أنحاء كوسوفو، من ما مجموعه ٢ ٢٨٠ مركز اقتراع نتيجة مخالفات أبلغ عنها. وفي ٦ كانون الثاني/يناير، أمرت المحكمة بإعادة التصويت في بلدية ميتروفيتشا (الجنوب)، وهو ما تقرر إجراؤه يوم ٢٣ كانون الثاني/يناير.

٨ - وفي ١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، أعلنت لجنة الانتخابات المركزية النتائج الأولية للانتخابات على صعيد كوسوفو، عدا بلدية ميتروفيتشا ولكن مع مراعاة نتائج الإعادة التي حدثت في اليوم السابق في البلديات الخمس. وتفوّق الحزب الديمقراطي لكوسوفو بحصوله على نسبة ٣٢,٠ في المائة، تليه الرابطة الديمقراطية لكوسوفو بنسبة ٢٤,٧ في المائة، ثم حركة تقرير المصير بنسبة ١٢,٦ في المائة، فالتحالف من أجل مستقبل كوسوفو بنسبة ١١,٢ في المائة، ثم تحالف كوسوفو الجديد بنسبة ٧,٣ في المائة. وستعلن النتائج المعتمدة النهائية للانتخابات بعد جدولة إعادة التصويت في ميتروفيتشا (الجنوب) والبت في جميع الشكاوى.

٩ - وفي اليوم نفسه، أصدر وفد البرلمان الأوروبي الذي رصد الانتخابات بيانا شديد اللهجة بشأن انتخابات ١٢ كانون الأول/ديسمبر وإعادة التصويت في ٩ كانون الثاني/يناير، أشار فيه إلى أن ''بعض أوجه القصور الخطيرة أكدت عدم توافر الإرادة السياسية، بما في ذلك على مستوى القاعدة الشعبية، لإجراء انتخابات حقيقية وفقا للمعايير الدولية والممارسات الانتخابية السليمة''. وفي ١٢ كانون الثاني/يناير، أعلنت الشبكة الأوروبية لمنظمات رصد الانتخابات أن ''وقوع مخالفات كثيرة أثناء الانتخابات البرلمانية في كوسوفو أثر بشدة على الثقة في العملية الديمقراطية في كوسوفو''.

١٠ - وأصدر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تقريرا جديدا نصف سنوي بعنوان ''اقتراع نبض الجمهور'' (''Public Pulse Poll'') عن كوسوفو في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠، لتحليل تصورات الجمهور عن الحالة السياسية والاجتماعية والاقتصادية في كوسوفو وقياس رضاه عن المؤسسات الحكومية والعامة والعلاقات بين الأعراق ومستويات الأمن. وتضمن التقرير مؤشرا باسم ''مؤشر إحلال الديمقراطية'' سجلت كوسوفو عليه ٠,٩٢ من الدرجة العظمى الممكنة وهي ٣,٠. وأكد التقرير أن هذا المستوى يشير إلى أن شعب كوسوفو لا يؤمن بوجود مسيرة ديمقراطية في كوسوفو إلا بشكل جزئي وأن المسيرة الديمقراطية في كوسوفو لا تستوفي المعايير الديمقراطية. أما فيما يتعلق بآفاق تطبيع العلاقات العرقية بين ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو فقد خلص التقرير إلى أن نحو ثلث المجيبين يعتقدون أن هذه العلاقات سوف تطبَّع في المستقبل البعيد. ويعتقد نحو ١٨ في المائة أن هذه العلاقات ستطبع في المستقبل القريب، بينما تعتقد نفس نسبة المجيبين أن هذه العلاقات لن تطبّع أبدا. وتعتقد نسبة ٣ في المائة فقط أن العلاقات العرقية بين ألبان كوسوفو وصرب كوسوفو هي بالفعل طبيعية.

١١ - وأدى صدور تقرير للمقرر الخاص ديك مارتي بعنوان ''المعاملة غير الإنسانية للأشخاص والاتجار غير المشروع بالأعضاء البشرية في كوسوفو''، واعتماد قرار بالإجماع بشأنه لاحقا، في ١٦ كانون الأول/ديسمبر، من جانب لجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان التابعة للجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا، إلى إثارة ردود أفعال شديدة التباين وموجة من الإحباط بين السياسيين في كوسوفو وألبانيا. فقد رفضت سلطات كوسوفو المزاعم ووصفتها بأنها جريمة ضد الألبان ومليئة بافتراءات واضحة، وتكهنات لا وجود لها وحقائق لم تثبتها العدالة الدولية وأن وراءها شبكة تُعارض استقلال كوسوفو. أما في صربيا، فقد قوبل التقرير بترحيب باعتباره إثباتا من مصدر مستقل لادعاءات صربيا ذاتها بشأن وجود اتجار غير مشروع في الأعضاء البشرية ودفاعا عن التحقيقات الجارية التي يقوم بها المدعي العام الصربي في جرائم الحرب.

١٢ - وكانت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو قد زودت المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في عام ٢٠٠٣ بمعلومات ونتائج خلصت إليها هي ذاتها بشأن المزاعم الواردة في تقرير المقرر الخاص مارتي. وفي أواخر ٢٠٠٨ وأوائل ٢٠٠٩، أحالت البعثة جميع الملفات ذات الصلة إلى بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو المقرر قدومها. وأعلنت بعثة الاتحاد الأوروبي استعدادها للنظر في أي أدلة قد يكون المقرر الخاص قد كشف عنها. ولا تزال بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو على استعداد لتقديم دعمها الكامل لأي تحقيقات أخرى قد تجرى مستقبلا في هذه المزاعم.

١٣ - ومنذ تقديم تقريري الأخير إلى مجلس الأمن (S/2010/562)، المؤرخ ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، وحسب الوضع في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، اعترفت أربع دول أعضاء أخرى بكوسوفو، ليصل مجموع المعترفين بكوسوفو إلى ٧٤ دولة.

ثالثا - التعامل بين بريشتينا وبلغراد والترتيبات العملية

١٤ - بينما ظلّت الاتّصالات بين ممثلي الخاص وسلطات كوسوفو تجري بصورة متقطّعة، استمرّ موظفو البعثة في التعامل مع مؤسسات كوسوفو على مستوى العمل. وواصل ممثلي الخاص وممثلي في بلغراد عقد اجتماعات منتظمة مع القيادة الصربية، مع التركيز بصفة خاصة على إمكانية إجراء حوار بين بريشتينا وبلغراد لبدء تسوية القضايا التي طال أمدها، كما حثّا، بالاشتراك مع الجهات المعنية في الاتحاد الأوروبي، على بدء الحوار في أقرب وقت ممكن.

١٥ - وقد أدّى انهيار الائتلاف الحاكم في كوسوفو والدعوة إلى إجراء انتخابات استثنائية إلى تأخّر بدء الحوار الذي يتولّى الاتحاد الأوروبي تسهيله والذي دعت إليه الجمعية العامة في قرارها ٢٩٨/٦٤ المؤرخ ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وحتّى تاريخ هذا التقرير، لم يكن قد جرى لقاء بين ممثلي بلغراد وبريشتينا، وإن كان ممثلو الاتحاد الأوروبي المعيّنون لتسهيل الحوار قد عقدوا عدة اجتماعات تحضيرية مع الجانبين ومع المساهمين في الأعمال التحضيرية، بمن فيهم ممثلو الأمم المتحدة. وقد ظلّت القيادة في بلغراد تؤكّد استعدادها لبدء الحوار على الفور. وأعربت بريشتينا هي الأخرى عن استعدادها للبدء سريعا، ولكن الاضطرار إلى إجراء انتخابات الإعادة الجزئية قد أدّى إلى تأخُّر تشكيل الحكومة الجديدة في كوسوفو، ومن ثمّ تأخّر بدء عملية الحوار.

١٦ - وفي ظل التسهيلات التي قدّمتها البعثة، استمر التعاون بين بلغراد وبريشتينا بخصوص المسائل المتصلة بالمفقودين من خلال الفريق العامل المعني بالمفقودين الذي تتولّى رئاسته لجنة الصليب الأحمر الدولية، وبخصوص المسائل المتصلة بالتراث الديني والثقافي من خلال لجنة تنفيذ إعادة إعمار المواقع التراثية الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو التي يتولّى رئاستها مجلس أوروبا.

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد الفريق العامل المعني بالمفقودين جلستي إحاطة لأسر المفقودين، إحداهما عُقدت في بريشتينا في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠ لممثلي أسر ألبان كوسوفو، والأخرى في بلغراد في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ لممثلي الأسر الصربية. وخلال الجلسة التي عُقدت في بلغراد، حثّ ممثلو الأسر الصربية الفريق العامل على

تنظيم جلسات الإحاطة في المستقبل لممثلي أسر ألبان كوسوفو والأسر الصربية معاً. ورافقت البعثة الممثلين الكوسوفيين إلى بلغراد وقامت بتسهيل مشاركتهم. وعلى الرغم من التقدم المحرز في هذا المجال، لا تزال مشكلة الأشخاص المفقودين تمثل تحديا كبيرا يعترض الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة بين الطوائف، كما أنها لا تزال تقف حجر عثرة أمام عملية العودة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمّ التعرّف على رفات ١٤ شخصا، وبذا باتت لجنة الصليب الأحمر الدولية تقدّر عدد منْ ظلّوا مفقودين حتى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ بـ ١ ٨٢٣ شخصا.

رابعاً – شمال كوسوفو

١٨ – للأسف، شهدت الفترة المشمولة بهذا التقرير استمرار بعض وسائط الإعلام في بريشتينا في رسم صورة مزيّفة لأنشطة البعثة في شمال كوسوفو. وشمل هذا إظهار البعثة وكأنها العقبة الرئيسية التي تحول دون تمكّن بريشتينا من ممارسة سلطتها في الشمال وإحراز تقدم في تنفيذ ''الاستراتيجية الخاصة بالشمال'' التي وضعتها.

١٩ – وقد دأبت سلطات كوسوفو، وخاصة بلدية ميتروفيتشا (الجنوبية)، على تحدّي سلطة جهاز إدارة البعثة في ميتروفيتشا (جهاز الإدارة) بتنفيذ مشاريع البنى التحتية دون التشاور مع جهاز الإدارة وبتشجيع ألبان كوسوفو على بناء المنازل دون الحصول على التراخيص القانونية. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، عادت مشكلة البناء غير القانوني إلى الظهور، ولكن هذه المرة في منطقة زفيتسان إي فوغل/مالي زفيتشان (Zveçan e Vogël/Mali Zvečan)، بلدية زفيتشان، حيث استمر أحد ألبان كوسوفو في أعمال بناء منزل دون الحصول على التصاريح اللازمة. واعتبر السكان المحليون من الصرب هذا التصرّف استفزازا، ممّا زاد من التوتّر في المنطقة. واشتدت التوترات أيضا بعد أن أصدرت هيئة تنظيم الاتصالات في كوسوفو قرارا بتفكيك جميع أبراج إرسال شبكات الهواتف المحمولة الصربية التي يجري تشغيلها دون ترخيص في مختلف أنحاء كوسوفو، قام مجهولون بتفكيك هوائيات لشركات هواتف محمولة كوسوفية كانت موجودة في شمال كوسوفو. ولا يبدو أن هناك تغييرات تُذكر في الحالة العامة لشبكات الهواتف المحمولة على مدى الأشهر الماضية؛ إذ توجد خدمات محدودة توفرها شركات صربية لتشغيل الاتصالات في وسط كوسوفو وجنوبه وشركات مرخص لها من بريشتينا في الشمال.

٢٠ – وفي هذه الأجواء الصعبة، سعت البعثة سعيا دؤوبا إلى تقديم مساعيها الحميدة إلى جميع الطوائف التي تقطن شمال كوسوفو. وقد رعى جهاز الإدارة سلسلة اجتماعات بشأن تنفيذ مشروع لإقامة خط أنابيب مياه من سوهودول/سوفي دو (Suhodoll/Suvi Do) إلى

كروي إي فيتاكوت/برديان (Kroi i Vitakut/Brdjani) بمشاركة جميع الأطراف المعنية، بما فيها بلدية ميتروفيتشا (الجنوبية). كما وفّر الجهاز الحطب للأسر رقيقة الحال اجتماعيا في شمال ميتروفيتشا. وبتوجيه من جهاز الإدارة، تم تركيب اثنين من المحوّلات الكهربائية في كروي إي فيتاكوت/برديان لتوفير الكهرباء للمنازل التي يعيد بناءها ألبان كوسوفو العائدون وللمنازل التي يبنيها صرب كوسوفو. وتم تنظيف الشارع الذي يصل بين منطقة الأبراج الثلاثة وسوهودول/سوفي دو، وكلتاهما من المناطق المختلطة عرقيا في شمال ميتروفيتشا، وتم إصلاح الطريق الموجود في سوهودول/سوفي دو. وقام جهاز الإدارة ببناء منزلين لاثنتين من أسر ألبان كوسوفو رقيقة الحال اجتماعيا على قطعتي الأرض المملوكتين لهما، وذلك بعد هدم منزليهما المتداعيين لإتاحة بناء المنزلين الجديدين. وتمّ إصلاح ٢١ منزلا إضافيا في عدّة أحياء في شمال ميتروفيتشا، ومنها ماهالا وميكروناسيلي البوسنيين، لفائدة سكّان كوسوفو الألبان والصرب والبوشناق.

خامسا – الأمن

٢١ – ظلت الحالة الأمنية العامة في كوسوفو هادئة نسبيا وإن كانت هناك إمكانية لأنْ يعتريها التقلّب. وما زالت جرائم القتل وحالات حيازة الأسلحة غير المرخّصة وحوادث إطلاق النار تحدث بمعدّلات عالية. وظلّت الجريمة المنظمة تمثل مصدرا للقلق في جميع أنحاء كوسوفو، وخاصة فيما يتصل بالتهريب والاتجار بالمخدّرات.

٢٢ – وظلّت الجرائم التي تمسّ بطوائف الأقلّيات تتألف من مضايقات خفيفة وأعمال ترهيب، واعتداءات بسيطة، والجرائم المتصلة بالممتلكات، وذلك بشكل رئيسي في المناطق التي تقطنها الأقليات جنوب نهر إيبار. وفي موقع العائدين الموجود في صربسكيبابوش، بلدية فيريزاي/أوروسيفاتش، حيث كانت ٧٣ من أسر صرب كوسوفو المشردة قد عادت في عام ٢٠٠٦، تبيّن أن هذه الأسر قد رحلت جميعها عن القرية، وتبيّن للبعثة أن أكثر من ٢٠ منزلا قد اقتُحم ونُهب بشدّة، حتّى أن الأبواب والنوافذ قد أُخذت. وظلّ نصف الحوادث التي تقع بين الطوائف العرقية، بما في ذلك جميع الحوادث الخطيرة والاضطرابات والاحتجاجات الجماعية الحاشدة، يحدث على طول نهر إيبار، حيث لا يزال الوضع هشا وحيث يسارع كل من طائفتي صرب كوسوفو وألبان كوسوفو بالردّ فورا على ما يراه استفزازا من الطائفة الأخرى.

٢٣ – وفي ١ تشرين الثاني/نوفمبر، تعرّض مخبز مملوك لألبان كوسوفو في زفيتشان لهجوم بزجاجات المولوتوف هو الهجوم السابع على المكان ذاته منذ تموز/يوليه ٢٠١٠. وصنّفت

شرطة كوسوفو الحادث كعمل مدفوع بنزعات عرقية وألقت القبض بشأن هذا الهجوم على شخصين، أحدهما من صرب كوسوفو والآخر من بوسنيّي كوسوفو.

٢٤ - وخلال شهري تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر، تمّ في شمال كوسوفو استهداف عدّة أشخاص من صرب كوسوفو يُعتقد ارتباطهم بمؤسسات كوسوفية مقرّها في بريشتينا. وفي ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، في زفيتشان، تمّ إضرام النار في مركبة تخصّ رئيس منظمة غير حكومية من منظمات المجتمع المدني تعمل في مشاريع متعدّدة الأعراق شمال نهر إيبار وجنوبه. وفي اليوم ذاته، تم إضرام النار في مركبة مملوكة لشخص من صرب كوسوفو رُكّب على عقار يملكه هوائي تابع لشركة هواتف محمولة مقرّها في بريشتينا، ممّا ألحق أضرارا كذلك بمركبة أخرى كانت على مقربة. وفي ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر، أُلقي جهاز متفجّر يستهدف الهوائي نفسه فأصاب الشقة الواقعة أسفله، مما أسفر عن إصابة ابنة ساكن من صرب كوسوفو في الثالثة من عمرها. وفي ٨ كانون الأول/ديسمبر، قُتل شخص من سكان كوسوفو البوشناق وأصيب آخر بطلقات نارية في كمين في بلدية ليبوسافيتش (Leposavić/Leposaviq). وكان من المزمع استخدام منزل الضحية في إحدى قرى بوشناق كوسوفو بالبلدية كمركز اقتراع للانتخابات؛ وكان الشخص المصاب عضوا في لجنة الانتخابات البلدية.

٢٥ - وتعرّض أعضاء المجتمع الدولي لنحو ٢٥ حادثة ترهيب وتهديد ومضايقة وسرقة وسطو مسلّح خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ففي ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أصيبت إحدى مركبات بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، كانت مخصصة لرئيس الشعبة الشرطية التنفيذية التابعة لبعثة الاتحاد الأوروبي، بقذيفة أثناء تحرّكها في بريشتينا؛ ولم يُبلغ عن حدوث إصابات. وتعرّض أحد موظفي بعثة الاتحاد الأوروبي وأحد موظفي منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للاعتداء على أيدي ستّة صبية في شمال ميتروفيتشا في ٥ كانون الثاني/يناير. ووقعت أيضا في بريشتينا حوادث تمزيق إطارات وتشويه وتخريب لمركبات بعثة الأمم المتحدة. وفي يوم الانتخابات، أطلق مجهولون النار على مكتب فريق الاتصال التابع للقوة الأمنية الدولية في كوسوفو في وسط زوبين، ممّا أحدث بعض الأضرار المادية ولكن لم تقع إصابات نظرا لأن المكتب كان خاليا. وقامت الشرطة بعدّ الثقوب التي أحدثها الرصاص فتبيّن أن عددها ٥٩، كما عثرت الشرطة في مكان الحادث على ٤١ خرطوشة مستخدمة. وعُثر في موقع إطلاق النار على رسالة كُتب فيها ”إمّا أن توقفوا الانتخابات أو يحدث الشيء نفسه في ليبوسافيتش“. وفي ١٤ كانون الثاني/يناير، اعتُدي جسديا على ثلاثة من ضباط شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي على أيدي أربعة مجهولين في شمال ميتروفيتشا لدى عودة الضباط من الاحتفالات الأرثودوكسية بالعام الجديد؛ وأصيب اثنان

من ضباط بعثة الاتحاد الأوروبي في رأسيهما ممّا تطلّب علاجهما بالمستشفى. ويجري التحقيق في سبب الاعتداء.

سادساً – سيادة القانون

٢٦ – ما برحت البعثة ترصد الأنشطة وتمارس بعض المسؤوليات في مجال سيادة القانون وتتعاون على المستوى التقني مع وزارتي العدل والداخلية في كوسوفو، ومع وزارة العدل الصربية.

٢٧ – وما برحت البعثة تسهّل الاتصالات بين السلطات الصربية والدول الأخرى التي لم تعترف بكوسوفو ووزارة العدل الكوسوفية، بما في ذلك تلقّي وإحالة طلبات لتبادل المساعدة القانونية. وفي حين أن وزارة العدل الكوسوفية تتعامل مع الطلبات التي ترد إليها من الدول الأخرى التي لا تعترف بها، من خلال بعثة الأمم المتحدة، فإنها لا تتعامل مع ما يرد من صربيا من طلبات مماثلة ولا ترسل طلبات إلى صربيا من خلال البعثة. ولا تتعامل صربيا مع الطلبات التي تتلقّاها من السلطات الكوسوفية مباشرة.

٢٨ – وقد تلقت البعثة من الدائرة الخاصة للمحكمة العليا في كوسوفو عددا متزايدا من طلبات تبليغ المستندات في صربيا. وبما أن صربيا لا تتعامل مع أي من الطلبات الواردة إليها مباشرة من وزارة العدل الكوسوفية، تستعين الدائرة الخاصة بالمساعي الحميدة التي تقوم بها البعثة لكي تحقّق الدائرة هدف تبادل المساعدة القانونية بشكل فعّال.

٢٩ – وقد أنشئ بقانون اعتُمد حديثا نظامٌ لإصدار تأشيرات دخول كوسوفو لغير المقيمين بها بصفة اعتيادية. ويُمنح الإعفاء من شرط تأشيرة الدخول من خلال تشريعات ثانوية؛ وذلك هو الحال بالنسبة لمواطني صربيا، حيث تسمح سلطات كوسوفو لهؤلاء بدخول كوسوفو ببطاقة الهوية.

٣٠ – كما أن البعثة ما برحت تسهّل تعامل كوسوفو مع الإنتربول والدول الأعضاء بشكل يومي. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قامت البعثة، بناء على طلبات من بعثة الاتحاد الأوروبي ومن قضاة محليين، بتسهيل إصدار ١٠ من نشرات الإنتربول الحمراء. ونُفذت عمليتا تسليم مجرمين من ألبانيا والجبل الأسود إلى كوسوفو بدعم من مكتب الاتّصال بالإنتربول التابع للبعثة، ويجري حاليا اتخاذ الإجراءات المتّصلة بـ ١٩ حالة تسليم أخرى.

٣١ – وبدأت السلطات في كل من بريشتينا وبلغراد، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، تصدر اللوحات المعدنية للمركبات، من بريشتينا في أوائل كانون الأول/ديسمبر ومن بلغراد في أوائل كانون الثاني/يناير. وتحلّ اللوحات المعدنية الكوسوفية الجديدة محلّ تلك التي بدأت

البعثة تصدرها بعد النزاع بفترة وجيزة، وهي تحمل الأحرف ''RKS'' اختصارا لاسم Republic of Kosovo ''جمهورية كوسوفو''. أمّا اللوحات الصربية فتحمل رمز الدولة الصربية والاختصار الدولي لاسم صربيا (SRB). وبدأت سلطات بلغراد توزع اللوحات الجديدة على مالكي المركبات المسجّلة في صربيا الموجودة في كوسوفو. وفي ١٣ كانون الثاني/يناير، بدأت شرطة كوسوفو تصادر اللوحات الصربية الصادرة لكوسوفو. وهدّد الممثلون السياسيون في شمال كوسوفو باتخاذ إجراءات انتقامية. ويجري توزيع اللوحات المعدنية الجديدة الصادرة لكوسوفو، الكوسوفي منها والصربي، دون إذن البعثة ودون التشاور معها. وعقب تدخلات من الاتحاد الأوروبي في بلغراد وبريشتينا، تم التوصل إلى ترتيب مؤقت للتقليل إلى أدنى حد من أثر الإخلال وتهدئة رد الفعل العام من الجانبين. ومن شأن النزاع الدائر بشأن لوحات ترخيص السيارات أن يؤثر سلبا في حرية الحركة وكذلك في الحالة السياسية والأمنية. وفي انتظار نتائج الجهود الرامية إلى إيجاد حل أكثر دواما، بما في ذلك من خلال الحوار الذي يتولى الاتحاد الأوروبي تيسيره، تظل هذه المسألة غاية في الحساسية ويجري رصدها عن كثب.

سابعا – المجتمعات المحلية والعائدون

٣٢ – وفقا لمفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، سُجل في عام ٢٠١٠ ما عدده ٢ ١٨٧ من حالات العودة الطوعية لأفراد من الأقليات، من ضمنهم ٨٥٠ من صرب كوسوفو، وهو ما يمثل زيادة بالمقارنة مع حالات العودة التي سُجلت في عام ٢٠٠٩ وعددها ١ ١٥٣ حالة، منها ٤٣٩ لصرب كوسوفو.

٣٣ – وسجلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عدة زيارات ''استكشافية'' وزيارات ''استعلامية'' خلال الفترة المشمولة بالتقرير. واستهدفت اثنتا عشرة زيارة ''استكشافية'' ١٩٩ من المشردين، معظمهم من الجبل الأسود وصربيا، في حين نُظمت زيارة ''استعلامية'' لفائدة ٤٩ أسرة نازحة في مواقع مختلفة في صربيا.

٣٤ – وقد بدأ إدماج العائدين قسرا إلى كوسوفو يحتل مركز الصدارة على المستوى المحلي وعلى مستوى الحكومة المركزية، بالإضافة إلى المستوى الدولي. وبوصول العائدين قسرا بأعداد أكبر في إطار الاتفاقات الثنائية، وخصوصا من بلدان أوروبا الغربية، أخذت البلديات تشكو من أن القيود المتعلقة بالميزانية تعيق قدرتها على توفير الدعم والتمويل اللازمين لإعادة إدماج العائدين قسرا. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، أقرت سلطات كوسوفو بالحاجة إلى

زيادة الدعم بالموارد وتعهدت بزيادة الأموال المخصصة لإعادة إدماج العائدين قسرا في عام ٢٠١١.

٣٥ - وقد وقع صرب كوسوفو ممن يستفيدون من مشاريع العودة في زالك/زاك ودراغوليفتش/دراغوليفاتش، في بلدية إستوغ/إستوك، اتفاقات تسليم وانتقلوا إلى منازلهم المشيدة حديثا بعد فترات تأخير طويلة، إلا أنهم لا يزالون يعربون عن مخاوف أمنية. وتبرعت وزارة المجتمعات المحلية والعائدين في كوسوفو بأربعة جرارات للعائدين في دراغوليفتش/ دراغوليفاتش وجرار واحد لمجموعة من العائدين في سينايي المجاورة.

٣٦ - وفي تطور مشجع عرفته هذه الفترة، قامت البلديات الخمس ذات الأغلبية الصربية في كوسوفو والتي مُنحت حكما لامركزيا في الآونة الأخيرة، بتنفيذ مشاريع كبيرة مستفيدة من مبلغ مليون يورو الذي حصلت عليه كل واحدة منها من ميزانية بريشتينا، إذ استُثمرت تلك المبالغ أساسا في الطرق والمياه والصرف الصحي وغيرها من مشاريع البنية التحتية المحلية. وأُحرز بعض التقدم أيضا خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير في عملية تعيين ممثلين عن الأقليات في مناصب مخصصة لهم في البلديات ذات الأغلبية من ألبانيي كوسوفو. واختير ممثلو المجتمعات المحلية لشغل مناصب رئيسية في البلدية بعد طول انتظار في بلدية فوشي كوسوفي/كوسوفو بولييه، إذ عين المجلس البلدي أحد سكان كوسوفو المنحدرين من الجبل الأسود نائبا للعمدة مكلفا بشؤون المجتمعات المحلية، وأحد الكوسوفيين ذوي الأصول المصرية نائبا لرئيس المجلس البلدي.

ثامنا - التراث الثقافي والديني

٣٧ - واصلت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تسهيل عمل لجنة تنفيذ أعمال التعمير التي يقودها مجلس أوروبا في مجال إعادة بناء ٣٤ من مواقع التراث الثقافي والديني التي تضررت أو دُمرت خلال أعمال العنف التي شهدها شهر آذار/مارس ٢٠٠٤. وفرغ المقاولون من الأعمال التي كانت جارية في كنيسة القديس إلياس في فوشتري/فوشيترن وكنيسة مريم العذراء المقدسة في دياكوفي/دياكوفيتشا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، وفي كنيسة القديس جورج في بريزرين، ومجمع كنيسة القديس يوحنا المعمدان في بييه/بيتش، وفي دير ديفيتش في سكندراي/سربيسا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠. وبالانتهاء من هذه المشاريع، تكون لجنة تنفيذ أعمال التعمير قد استنفدت كل الأموال المتاحة لها حاليا، وإن لم تكتمل أعمال التعمير بعد في بعض المواقع. وواصل خلال هذه الفترة ميسر الاتحاد الأوروبي لشؤون حماية التراث الديني والثقافي التابع للكنيسة الأرثوذكسية الصربية في

كوسوفو التعاون مع كافة أصحاب المصلحة، وخصوصا بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

٣٨ - وقامت بعثة الأمم المتحدة أيضا بتسهيل الأنشطة التي تضطلع بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في كوسوفو. واكتملت في الفترة المشمولة بالتقرير أعمال الترميم في كنيسة المخلص في بريزرين، بتمويل تبرعت به حكومة ألمانيا مقداره ٠٠٠ ١٥٠ يورو. وتعاونت بعثة الأمم المتحدة واليونسكو في إعداد وثائق المشاريع اللازمة لإعادة إعمار مواقع أخرى، منها الكنيسة الكاثوليكية الرومانية والحمامات التركية في بريزرين التي يعود تاريخها إلى الحقبة العثمانية.

٣٩ - وواصلت بعثة الأمم المتحدة رصد الترتيبات الأمنية في المواقع التراثية الأرثوذكسية الصربية بالتنسيق مع بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو، ووزارة الثقافة والشباب والرياضة في كوسوفو، والقوة الأمنية الدولية في كوسوفو. ونقلت القوة الأمنية الدولية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير المسؤولية إلى شرطة كوسوفو عن توفير الأمن الثابت لثلاثة مواقع إضافية من المواقع الأرثوذكسية الصربية التي تطلق عليها تسمية ''الممتلكات ذات الوضع الخاص''، وهي: دير زوشيستي في راهوفيتش/أوراهوفاتش في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر؛ ودير بوديسافتشي في كلينيه/كلينا في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر؛ ودير غوريوتش في إستوغ/إستوك في ١٥ كانون الأول/ديسمبر. ولم يذكر مجلس شمال الأطلسي متى ستُسلم أيضا المواقع الأربعة الأخرى الخاضعة لحماية القوة الأمنية الدولية، ومنها موقعان مدرجان في قائمة اليونسكو للتراث العالمي وقائمة التراث العالمي المعرض للخطر (دير فيسوكي ديتشاني ودير بطريركية بيتش)؛ وهذا أمر تعارضه بشدة كل من الكنيسة الأرثوذكسية الصربية والحكومة الصربية. وستواصل بعثة الأمم المتحدة مراقبة العملية والتنسيق على نحو وثيق مع اليونسكو التي أعربت عن قلقها إزاء استمرار وضع هذه المواقع تحت الحماية.

٤٠ - وزار ممثلي الخاص كافة ''الممتلكات ذات الوضع الخاص''، واستكشف الخيارات المتاحة لتوفير الأمن لها على المدى الطويل من خلال المشاورات التي أجراها مع الزعماء الدينيين من جميع الطوائف الدينية الرئيسية في كوسوفو. وكان تطورا مشجعا أن يحضر رجال الدين المحليون من المسلمين والروم الكاثوليك، فضلا عن نائب عمدة بريزرين، احتفالات عيد الميلاد الأرثوذكسية التي أقامها المطران الأرثوذكسي لأسقفية راشكا - بريزرين، الأسقف تيودوسييه. ومن الإشارات الإيجابية الأخرى حضور قيادة الطائفة الكاثوليكية في كوسوفو مراسم تنصيب المطران في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر.

٤١ - ومرت مراسم التنصيب التي أُقيمت في بريزرين في كنيسة القديس جورج، المعاد بناؤها في الآونة الأخيرة، دون وقوع أي حوادث أمنية، مع أن مطبوعات تحمل رسائل موجهة إلى الكنيسة الأرثوذكسية الصربية كانت قد عُلقت في محيط الكنيسة. وتعرضت عدة مواقع ثقافية ودينية صربية خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير للسرقة، وتعرضت مقبرة أرثوذكسية في فوشي كوسوفيه/كوسوفو بولييه للتدنيس. وفي تشرين الأول/أكتوبر، رُميت بالحجارة حافلة كانت تقل حجاجا من صرب كوسوفو متوجهة بهم تحت حراسة شرطة كوسوفو إلى مقابر أرثوذكسية، وذلك في بلدية غياكوفيه/داكوفيتشا؛ ولم يُبلغ عن وقوع إصابات.

تاسعا - حقوق الإنسان

٤٢ - أعلنت سلطات كوسوفو في ٢١ كانون الأول/ديسمبر عن تقرير أعدته بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الطفل؛ وقد وضع التقرير الأطر القانونية وغيرها من الأطر المتعلقة بالسياسات بهدف حماية الطفل. ويبرز التقرير بواعث القلق الرئيسية، وخصوصا منها الفقر والعمالة في صفوف الأطفال، والعنف في المدارس، فضلا عن الصعوبات التي تُلاقى في تسجيل المواليد، مشيرا إلى أن الإناث من الأطفال والأطفال المنتمين إلى طوائف الغجر والأشكالي والمصريين هم الأكثر تضررا من صعوبات تسجيل المواليد.

٤٣ - وقد زاد منسوب الحالات التي عالجها الفريق الاستشاري لحقوق الإنسان ثلاث مرات في عام ٢٠١٠، حيث بُت في ٣٢ حالة حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠، مقارنة بـ ١١ حالة بُت فيها عام ٢٠٠٩. ومع ذلك، لا يزال الفريق يواجه متأخرات كثيرة متراكمة تتألف من ٤٦٠ حالة معلقة. وقد استعرضت الدورة الخامسة والثمانون للجنة فينيسيا التابعة لمجلس أوروبا يومي ١٧ و ١٨ كانون الأول/ديسمبر هذه المسألة وغيرها من المسائل الإجرائية والمتعلقة بالسياسات التي تؤثر في عمل الفريق. وشددت اللجنة على ضرورة تأمين موارد إضافية والنظر في الخيارات الإجرائية الملائمة لتعزيز كفاءة الفريق.

٤٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر، زُودت جمعية كوسوفو (البرلمان) بقائمة المرشحين لمناصب نواب جدد لأمين المظالم في أعقاب سن قانون بشأن مؤسسة أمين المظالم في أوائل أيلول/سبتمبر. وبالنظر إلى إجراء الانتخابات في كانون الأول/ديسمبر، تأخر تعيين النواب الجدد حتى عام ٢٠١١.

٤٥ - ووضع مؤشر حرية الصحافة في العالم لعام ٢٠١٠، الذي نشرته منظمة مراسلون بلا حدود في تشرين الأول/أكتوبر كوسوفو في المركز ٩٢ ضمن قائمة من ١٧٨، وهذا يمثل تراجعا بـ ١٧ مركزا عن ترتيبها في العام الماضي.

عاشرا - التمثيل الخارجي والتعاون الإقليمي

٤٦ - واصلت بعثة الأمم المتحدة جهودها الرامية إلى تيسير مشاركة كوسوفو في المؤتمرات الإقليمية والدولية. وقامت بعثة الأمم المتحدة خلال الفترة المشمولة بالتقرير بتيسير مشاركة كوسوفو في سلسلة من الاجتماعات. وكان من بين هذه الاجتماعات اجتماع فيزيغراد للبلدان الأربعة في براتسلافا بمشاركة سبعة من وزراء خارجية بلدان غرب البلقان، بما في ذلك صربيا، وأربعة من شرق أوروبا الوسطى، فضلا عن اجتماعات اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى التي تُعقد خلال ''أسبوع اتفاق التجارة الحرة'' السنوي، وقد عُقد العديد منها في بلغراد. وركزت اجتماعات أخرى من هذا النوع، عُقدت تحت رعاية الاتحاد الأوروبي أو منظمات دولية أخرى، على مواضيع من قبيل الطاقة والطيران والشرطة والعدالة، فضلا عن التنمية المستدامة والمسائل الاقتصادية.

٤٧ - بيد أن عدم تحمس سلطات كوسوفو لدور بعثة الأمم المتحدة في هذا التيسير بدا جليا من رفض حضور عدد من الاجتماعات الدولية التي طُلب فيها من بعثة الأمم المتحدة بذل جهود تيسيرية، ولا سيما الاجتماعات التي استضافها مجلس التعاون الإقليمي أو شارك في تنظيمها. ويبقى أن نرى ما هي المواقف التي ستتخذها سلطات كوسوفو في هذا الشأن فور تشكيل ائتلاف حاكم جديد، وهو قرار سيكون له تأثير مباشر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوسوفو.

٤٨ - ومع أن سقوط الحكومة أدى إلى ظهور بعض الشكوك من حيث اتجاهات السياسة العامة، فقد أظهرت سلطات كوسوفو رغبة ثابتة في أن تبقى طرفا ناشطا في اتفاق التجارة الحرة لأوروبا الوسطى. ومن المتوقع بالتالي أن تكون سلطات كوسوفو قادرة على المشاركة النشطة مع بعثة الأمم المتحدة في رئاسة الاتفاق المذكور في عام ٢٠١١.

حادي عشر - الملاحظات

٤٩ - أدت التطورات السياسية التي شهدتها كوسوفو خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولا سيما انتخابات ١٢ كانون الأول/ديسمبر وما أعقبها، إلى إبطاء الزخم الذي تولد عن القرار ٢٩٨/٦٤ الذي اتخذته الجمعية العامة في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠، والذي رحبت فيه باستعداد الاتحاد الأوروبي تيسير الحوار بين بريشتينا وبلغراد. ويحدوني الأمل في أن تشهد

الفترة المقبلة زخما متجددا للدفع بعجلة عملية الحوار، وأن تساهم التطورات في بريشتينا في إحلال الاستقرار السياسي الداخلي الذي سيفضي إلى بدء الحوار في وقت مبكر. وما زلت أرى أن استمرار التزام الجانبين بالمشاركة في هذا الحوار أمر مشجع، وأحث جميع الجهات المعنية على مواصلة نهجها الإيجابي والبناء إزاء ذلك الحوار. ويتيح هذا الحوار فرصة ثمينة لمعالجة القضايا العالقة منذ فترة طويلة والتوصل إلى حلها، وهو ما من شأنه أن يسهم إسهاما كبيرا في توطيد السلام والاستقرار والمصالحة في كوسوفو وفي المنطقة. وسيظل الدعم الذي يقدمه مجلس الأمن لهذه العملية دعما ذا أهمية بالغة.

٥٠ - ورغم أنه من المؤسف عدم تمكن ممثلي بريشتينا وبلغراد من الاجتماع حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، من دواعي سروري أن ممثلي الاتحاد الأوروبي الذين عُينوا لتيسير المحادثات قد تمكنوا من عقد عدة اجتماعات تحضيرية مع الجانبين. كما عُقدت اجتماعات مع الجهات المعنية التي دأبت على المساهمة في الأعمال التحضيرية، بما في ذلك ممثلو الأمم المتحدة. ومن الضروري أن تستمر هذه التحضيرات في ظل التعاون الكامل من جانب جميع الأطراف. وفي هذا الصدد، أؤكد مجددا التزام الأمم المتحدة بمواصلة العمل بشكل وثيق مع الاتحاد الأوروبي للمضي قدما بهذه العملية، وأعتزم مواصلة إبلاغ مجلس الأمن بذلك.

٥١ - وقد أجريت انتخابات الجمعية، التي نظمتها سلطات كوسوفو دون مشاركة البعثة، في جو سلمي و لم تسفر عن تصعيد التوترات بين السكان. لكنني ألاحظ أن المنظمات التي راقبت هذه الانتخابات قد أعربت عن قلقها بشأن مستوى التقيد بالمعايير الديمقراطية خلال العملية الانتخابية. وألاحظ أيضا الزيادة الكبيرة في مشاركة طائفة صرب كوسوفو جنوب نهر إيبار مقارنة بالانتخابات السابقة، مقابل مقاطعة صرب كوسوفو للعملية الانتخابية في شمال كوسوفو.

٥٢ - وظلت الحالة مضطربة في شمال كوسوفو، في ظل تأجيج التوترات العرقية وموجة الهجمات التي تشن ضد أفراد من المجتمع الدولي وضد صرب كوسوفو المرتبطين بسلطات كوسوفو. وأتوقع أن يتيح الحوار بين بريشتينا وبلغراد المحفل المناسب لتسوية القضايا التي يمكن أن تؤدي إلى التوترات وزعزعة الاستقرار في شمال كوسوفو، ومن ثم أن يساهم إلى حد كبير في تعزيز السلام والأمن في المنطقة. ويظل استمرار ترويج الادعاءات الكاذبة بشأن أنشطة البعثة في شمال كوسوفو من جانب بعض وسائط الإعلام التي يوجد مقرها في بريشتينا باعثا آخر من بواعث القلق، إذ يحتمل أن تعرض هذه الادعاءات موظفي الأمم المتحدة للخطر. وأحث جميع الأطراف على الاعتراف بالجهود التي تبذلها البعثة لتقديم مساعيها الحميدة بما يخدم جميع الطوائف في شمال كوسوفو، وعلى التعاون مع هذه الجهود.

٥٣ - ومن شأن تعزيز الأواصر بين الطوائف ومد الجسور بين الأديان المختلفة أن يعودا بفائدة كبيرة على سلامة المواقع الأرثوذكسية الصربية المتبقية في كوسوفو واستدامتها في المدى الطويل. وفي هذا السياق، تكتسي الجهود المتواصلة التي تبذلها البعثة من أجل تشجيع التواصل والحوار بين الأديان أهمية خاصة، لأنها تعمل على تعزيز المصالحة بين الطوائف. وأناشد الزعماء الدينيين المحليين من مختلف الديانات تبني مواقف انفتاحية تجاه بعضهم البعض وعقد مناسبات مشتركة بين الديانات، كما أناشد المجتمع الدولي دعم الزعماء الذين يمكن أن يؤدوا دورا إيجابيا في ردم الهوة القائمة بين الطوائف.

٥٤ - وقد ثبت أن لجنة تنفيذ أعمال التعمير، التي يتولى قيادتها مجلس أوروبا، آلية قيّمة لتعمير المواقع الأرثوذكسية الصربية في كوسوفو، وأنها المنبر الوحيد للتفاعل في المسائل الفنية المتعلقة بالتراث الثقافي فيما بين الكنيسة الأرثوذكسية الصربية وحكومة صربيا وسلطات كوسوفو. وبما أن اللجنة استنفدت جميع أموالها الحالية ولا تزال هناك أعمال تعمير يلزم إنجازها في بعض المواقع، فإنني أهيب بالجهات المانحة الدولية توفير الدعم المالي اللازم لضمان استمرار أعمال تلك اللجنة.

٥٥ - وأود أن أختتم بالإعراب عن امتناني لممثلي الخاص لقيادته الممتازة للبعثة ولما يبذله من جهود من أجل تعزيز التعاون بين جميع الأطراف والمساعدة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في كوسوفو وفي المنطقة. وأود أيضا أن أشيد بموظفي بعثة الأمم المتحدة لتفانيهم في العمل الدؤوب والتزامهم بأهداف الأمم المتحدة.

٥٦ - وختاماً، أود أن أعرب عن امتناني لشركاء الأمم المتحدة في كوسوفو على المدى الطويل - الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا - وكذلك لوكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، لدعمها المستمر للبعثة وتعاونها المتواصل معها.

المرفق الأول

تقرير الممثلة السامية للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي المقدم إلى الأمين العام عن أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو

١ - موجز تنفيذي

واصلت بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو الاضطلاع بأنشطة الرصد والإرشاد وإسداء المشورة في مجال سيادة القانون وأداء مهامها التنفيذية وفقا لولايتها. وواصلت البعثة موافاة الجمهور بأن أنشطة الرصد والإرشاد وإسداء المشورة تشكل الجانب الرئيسي من عملها، بما في ذلك نشر موجز لآلية تتبع مشاريع البعثة في مجال الرصد والإرشاد وإسداء المشورة (المعروفة بالأعمال). وواصلت البعثة عملها خلال فترة اتسمت بعدم اليقين السياسي وبوجود حملة انتخابات عامة. وتبذل البعثة، تحت قيادتها الجديدة، جهودا متضافرة لتعزيز وجودها في الشمال خلال عام ٢٠١١. وقد سعت إلى التخفيف من الآثار في مجال الأمن والنظام العام عقب إصدار لوحات لترخيص السيارات مثيرة للنزاع. وإضافة إلى إقامة اتصالات وثيقة مع شرطة كوسوفو، تم نشر وحدات الشرطة المشكلة التابعة للبعثة في ميتروفيتشا كتدبير وقائي.

٢ - أنشطة بعثة الاتحاد الأوروبي المعنية بسيادة القانون في كوسوفو في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠١١

لمحة عامة

تضم البعثة حاليا ٨٤٤ ٢ موظفا (٦٧٧ ١ موظفا دوليا و ١٦٧ ١ موظفا محليا).

وتظل أنشطة الرصد والإرشاد وإسداء المشورة تمثل السمة الرئيسية للبعثة وتشكل معظم عملها، وإن كانت المهام التنفيذية تحظى بمعظم الاهتمام. وتم الآن نشر أول موجز من سلسلة موجزات تتبع لأعمال الرصد والإرشاد وإسداء المشورة في الموقع الشبكي للبعثة. وتوضح آلية التتبع هذه التقدم أو عدم التقدم وتورد تعليقا موجزا لكل عمل من أعمال الرصد والإرشاد وإسداء المشورة. وفي تشرين الأول/أكتوبر، تم عرض الآلية على نحو ٣٥ ممثلا عن المنظمات غير الحكومية شاركوا في مناقشات المائدة المستديرة بشأن أنشطة الرصد والإرشاد وإسداء المشورة للشرطة والعدالة والجمارك.

وواصل رئيس البعثة الجديد سفره في جميع أنحاء كوسوفو للتعرف على المؤسسات والقادة المعنيين بسيادة القانون وعلى ثقافة ومجتمع كوسوفو والزملاء في البعثة، ونقل في الوقت نفسه خططه وأولوياته بالنسبة للبعثة. وخلال أنشطة التواصل هذه، سافر رئيس البعثة إلى شمال كوسوفو والتقى بالزعماء المحليين للطائفة الصربية في كوسوفو لموافاتهم بنواياه بشأن القضايا المتعلقة بسيادة القانون في الشمال.

وخصصت البعثة عددا من المحققين للقضايا ذات الأولوية. وأدى تحقيق مشترك مع جمارك كوسوفو إلى إلقاء القبض على خمسة أشخاص في قضية تهريب وقود. ومن أمثلة اضطلاع البعثة بالولاية التنفيذية المسندة إليها توجيه الاتهام مؤخرا في قضية حساسة متعلقة بالجريمة المنظمة، مما أدى إلى إلقاء القبض على سبعة أشخاص مشتبه فيهم.

جرائم الحرب

في تشرين الأول/أكتوبر، أوصت وحدة التحقيق في جرائم الحرب بأن يفتح مكتب المدعين الخاصين في كوسوفو تحقيقا جديدا في قضية وقعت في سجن دوبرافي/دوبرافا، حيث قتلت القوات الصربية حوالي ١٥٠ شخصا وأصابت أكثر من ٢٥٠ شخصا عام ١٩٩٩. وبدأ التحقيق في هذه الأحداث في صربيا في صيف عام ٢٠١٠.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، صدّق قاض في محكمة ميتروفيتشي/ميتروفيتشا المحلي على توجيه التهمة إلى اثنين من ألبان كوسوفو رهن الاحتجاز الاحتياطي حاليا، بتهمة ارتكاب جرائم حرب، عام ١٩٩٩، في مرافق جيش تحرير كوسوفو في منطقتي كيوكس وكاهان، ألبانيا، حيث احتُجز مدنيون من ألبان كوسوفو في ظروف غير إنسانية وتعرضوا للتعذيب والضرب. وأجرت هذا التحقيق وحدة التحقيق في جرائم الحرب.

وفي كانون الأول/ديسمبر، قامت شرطة البعثة، بدعم من وحدة الدعم التشغيلي التابعة لشرطة كوسوفو، بإلقاء القبض على اثنين من ألبان كوسوفو في بريزرين، بتهمة ارتكاب جرائم حرب (التخويف والإرهاب وتشتيت السكان المدنيين وتشريدهم) يُزعم أنها ارتكبت في الفترة من ١٧ إلى ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٨ في بلدة راهوفيتش/أوراهوفاتش وفي القرى المجاورة. ويجري التحقيق تحت إشراف مدع تابع للبعثة من مكتب المدعين الخاصين في كوسوفو.

الشرطة

أكد المدير الجديد لشرطة كوسوفو بوضوح اعتزامه أن تقوم شرطة كوسوفو بجميع أعمال الرصد والإرشاد وإسداء المشورة على سبيل الأولوية. كما وافق على توصية البعثة

باعتماد نظام معلومات إدارة القضايا المستخدم في المحاكم وفي مكاتب المدعين العامين. وخلصت عمليات التحقق من الامتثال للإجراءات الجديدة المتعلقة بتسجيل الأصل العرقي للضحايا في تقارير الحوادث في منطقة بريشتينا إلى أن السياسة الجديدة محل التزام عام؛ ولم يلاحظ سوى استثناءات قليلة. واستكمل تقديم إحاطات بشأن عمليات الشرطة القائمة على المعلومات الاستخبارية في جميع أجزاء هيكل الشرطة. وتم صياغة إجراءات تشغيلية موحدة بشأن معالجة واستخدام المعلومات الاستخبارية وقدمت إلى وحدات التسلسل القيادي لشرطة كوسوفو. ويشكل تعيين خبراء مدنيين في مناصب رئيسية في إدارة شرطة كوسوفو خبرا سارا بالنسبة لتحسين أداء إدارة الشرطة.

وأجريت، بنصيحة من البعثة، عمليات تفتيش للزنزانات بالاستعانة بكلاب الشم في سجن دوبرافي/دوبرافا. وعلى الرغم من أنه لم تكتشف سوى كميات صغيرة من المواد، فإن الكلاب تؤدي دورا رادعا مهما يجعل الموظفين والسجناء أكثر إحجاماً عن جلب المخدرات و/أو تعاطيها.

ونتيجة للعدد الكبير من حالات عدم الوفاء بالعقود وضعف أداء مقدمي الخدمات وعدم وجود آليات للتقييم، قامت شرطة كوسوفو، بناء على نصيحة من البعثة، بإنشاء وحدة لإدارة العقود. وستؤدي هذه الهيئة دور الرقيب على عملية الشراء في شرطة كوسوفو وستصدر تقارير عن أداء مقدمي الخدمات بواسطة المستعملين النهائيين تجاه الشرطة كل أربعة أشهر.

العدالة

تجري حاليا عدة مئات من التحقيقات وجلسات الاستماع والمحاكمات وإصدار الأحكام بمشاركة من البعثة في جميع أنحاء كوسوفو على مستويات مختلفة.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أدانت هيئة مشتركة مؤلفة من قاض محلي وقاضيين تابعين للبعثة في محكمة بريشتينا المحلية رئيسا سابقا لبرلمان كوسوفو ومستشاريه بتهمة الاختلاس أثناء شغلهم لمناصبهم، والمساعدة على إساءة استعمال منصب رسمي والتحريض على تزوير وثائق رسمية. وحُكم عليهم جميعا بالسجن مع إيقاف التنفيذ. وعمل قضاة ومدعون عامون تابعون للبعثة على عدد من القضايا تورط فيها أعضاء في الهيئة القضائية في كوسوفو ومسؤولون في البلديات فيما يتعلق بأمور منها تزوير وثائق محاكم وإساءة استعمال المنصب الرسمي أو السلطة الرسمية.

وخلال صيف عام ٢٠١٠، ألقت شرطة كوسوفو القبض على محافظ المصرف المركزي فيما يتعلق بعدد من الجرائم ذات الصلة بالفساد. وأذنت البعثة بإجراء استقصاءات داخل المصرف المركزي وتولت متابعتها من أجل توفير الرقابة وضمان جمع الأدلة بشكل فعال. ووُضع المدعى عليه رهن الاحتجاز. وفي تشرين الأول/أكتوبر، صوت برلمان كوسوفو (جمعية كوسوفو) على عزله من منصبه وفي ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر، قرر قاضي تحقيق تابع للبعثة إطلاق سراحه بكفالة. ولا يزال التحقيق جاريا.

وفي تشرين الأول/أكتوبر، قدم مكتب المدعين الخاصين في كوسوفو لائحة اتهام ضد خمسة مدعىً عليهم بالاتجار بالأعضاء البشرية وارتكاب جرائم منظمة وممارسة أنشطة طبية غير مشروعة وإساءة استخدام السلطة الرسمية (ما يسمى بقضية ميديكوس). ومن بين المدعى عليهم أطباء ومسؤول سابق رفيع المستوى بوزارة الصحة. وتتعلق الدعوى بأنشطة اضطُلع بها في عيادة خاصة في بريشتينا عام ٢٠٠٨، وأقامت الدعوى شرطة كوسوفو وبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨. وواصلت شرطة بعثة الاتحاد الأوروبي التحقيقات تحت إشراف مكتب المدعين الخاصين في جمهورية كوسوفو. وعين قضاة تابعون للبعثة للعمل في هذه الدعوى. وفي كانون الأول/ديسمبر، في محكمة بريشتينا المحلية، عقد قاض تابع للبعثة جلسة استماع للتصديق على لائحة الاتهام الموجهة ضد سبعة مدعى عليهم في قضية ميديكوس. وصدقت هيئة تحكيم تابعة لمحكمة كوسوفو العليا، مؤلفة من قاضيين تابعين للبعثة وثلاثة قضاة من كوسوفو، على الأحكام السابقة التي أصدرتها محكمة بريشتينا المحلية والمحكمة العليا نفسها فيما يسمى قضية بودوييفي/بودوييفو، حيث أُدين شخص بتهمة ارتكاب جرائم قتل تحت ظروف مشدِّدة والشروع في القتل تحت ظروف مشدِّدة وحيازة أسلحة بصورة غير مشروعة، وحكم عليه بعد ذلك بالسجن لمدة ٣٠ عاما. ففي عام ٢٠٠٤، هاجم المدعى عليه، برفقة مجرمين آخرين، مركبة تابعة لشرطة بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، مما أسفر عن مقتل شرطي دولي وشرطي محلي والشروع في قتل شرطي محلي آخر ومساعد لغوي محلي تابع لبعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو.

وفي محكمة بيجي/بيتش المحلية، أدان فريق قضاة مشترك رجلا بتهمة القتل وحكم عليه بالسجن لمدة ٢٥ عاما، واستكمل بذلك إعادة المحاكمة التي أمرت بها المحكمة العليا في نيسان/أبريل ٢٠١٠.

وعقد قضاة بعثة الاتحاد الأوروبي عدة جلسات استماع للتصديق على لوائح الاتهام، بما في ذلك دعوى مرفوعة ضد سبعة مدعى عليهم بتهمة ارتكاب جرائم منظمة وتهريب

المهاجرين فيما يتعلق بانقلاب سفينة وغرق حوالي عشرين مهاجرا من كوسوفو في نهر تيزا/تيتسا الذي يشكل الحدود بين صربيا وهنغاريا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

وأصدر مكتب المدعي العام التابع لبعثة الاتحاد الأوروبي في ميتروفيتشي/ميتروفيتشا أمرا بالقبض على رجلين مشتبه في ارتكابهما جرائم ابتزاز والتسبب في خطر عام وحيازة أسلحة دون تصريح. وفي ٤ تشرين الثاني/نوفمبر، قامت وحدة التحقيق الإقليمية التابعة لشرطة كوسوفو هي والبعثة بإلقاء القبض على رجلين أحدهما من بوشناق كوسوفو والآخر من صرب كوسوفو؛ ووُضع كلا المتهمين رهن الاحتجاز لمدة ٣٠ يوما بينما كان التحقيق جاريا.

وساعد قضاة مدنيون تابعون للبعثة على تسوية نزاع قانوني بين محكمة كوسوفو العليا والمحكمة الدستورية بصدد أحكامهما المتعلقة بشركة كوسوفو للطاقة وموظفيها السابقين. وقام قضاة البعثة بإسداء المشورة للمحكمة العليا لقبول مبدأ أولوية أحكام المحكمة الدستورية.

الجمارك

واصل عنصر الجمارك في البعثة أداء دوره كمقدم رئيسي للمشورة الجيدة لجمارك كوسوفو فيما يتعلق بقضايا سيادة القانون في مجال الجمارك. وفي هذا السياق، واصل رئيس جمارك البعثة عقد اجتماعات أسبوعية مع المدير العام لجمارك كوسوفو نوقشت فيها عدة مسائل رئيسية مثل الإدارة المتكاملة للحدود والنظام الآلي للبيانات الجمركية الذي وضعه الأونكتاد (النظام الجديد لإدارة المعلومات التجارية التابع لجمارك كوسوفو). ويُحتفظ بالضوابط الأمنية المشتركة المكثفة التي تقوم بها شرطة الحدود/التخوم التابعة للبعثة وشرطة كوسوفو وجمارك البعثة في البوابتين ١ و ٣٠ في الشمال، على مدار الساعة. وواصلت البعثة عمليات تسجيل ومسح وختم الوثائق التجارية في البوابتين ١ و ٣١.

وافق عليه زافييه **بو دي مارناك**
رئيس البعثة

المرفق الثاني

تكوين وقوام عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)

البلد	العدد
ألمانيا	١
أوكرانيا	١
إيطاليا	١
باكستان	١
تركيا	١
روسيا	١
رومانيا	١
غانا	١
المجموع	**٨**

المرفق الثالث

تكوين وقوام عنصر الاتصال العسكري في بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو

(في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١١)

البلد	العدد
إسبانيا	٢
أوكرانيا	٢
بولندا	١
الجمهورية التشيكية	١
الدانمرك	١
رومانيا	١
النرويج	١
المجموع	**٩**

Map No. 4133 Rev. 43 UNITED NATIONS
January 2011

Department of Field Support
Cartographic Section